لان المعوض قابل لانعدام ذلك لا محالة فيكون لتلك
القابلية قابلية اخرى فننقل الكلام ونقول فقابلية
تلك القابلية ايضا امر حادث لما تقرر من انها شرط
بامكان وجود الحادث وذلك الحادث هاهنا هو القابلية الاولى
وهي اي تلك القابلية اما ان يكون من لوازمه ولا يكون
بل يكون عرضا مفارقا له فان كان من اللوازم فثبت المطلوب
ان ذلك المتغير لا يخلو عن الحوادث وان لم تكن تلك القابلية
منها فكذلك نقول في القابلية الثانية ما نقلناه في
الثانية فيلزم احد الامرين اما التسلسل في القابليات
الغير المتناهية واما الانتهاء الى قابلية لازمة لوجود
المتغير المذكور والاول باطل بما تبين في موضعه
فتعين الثاني فثبت المطلوب وقد فرغنا عن بيان مقدمتي
القياس الاول الذي وقع جزءا من القياس المركب فنقول
في كبرى القياس الثاني وهي قولنا وكل ما لا يخلو عن الحوادث
فهو حادث لانه لو كان ازليا لكانت تلك الحوادث الحالة فيه ايضا ازلية

والا

والا لكان المحل في الازل خاليا عنها وذلك باطل لانه
خلاف المقدر وهي اي ازلية تلك الحوادث محال لان الازلية
والحدوث مما يتنافيان قطعا ولقائل ان يقول لا نسلم
ان كل ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث وهذا المنع وان كان
بحسب اللفظ واردا على المقدمة التي استدل عليها اعني كبرى
القياس الثاني لكنه في الحقيقة الى المقدمة اللزومية
التي وقعت جزءا من دليلها وهي قوله لو كان ما لا يخلو عن
الحوادث ازليا لكانت الحوادث الحالة فيه ازلية اذ تمنع هذه
الشرطية ولا نسلم اللزوم المعتبر فيها ومستند ذلك المنع
قولهم لم لا يجوز ان يكون الشيء ازليا وهو لا يخلو عن
بان يكون كل حادث مسبوقا من تلك الحوادث
سابقا على الاخر منها لا الى الاول كما في الافلاك عند
الفلاسفة فانهم يقولون ان الافلاك قديمة غير
مسبوقة بالعدم لكنها يتعاقب عليها دائما حركات
غير متناهية كل واحدة منها مسبوقة بسابقة من تلك

Copyright © King Saud University